جديدة ، حيث يتوقع عندئذ سياسة اقتصادية جديدة ، وربما عودة الى الاجراءات القديمة كاسلوب تخفيض العملة وزيادة الضرائب وما شابه ٠

ميزانية مؤقتة لبضعة اشهر

صادقت الحكومة الاسرائيلية بتاريخ ٣٠-١١-١٩٧٦ على مشروع الميزانية للسنة المالية ١٩٧٧-٧٨ ، التي تبدأ في اول شهر نيسان من كل سنة ٠ ويبلغ حجم هذه الميزانية ١٢٢ر٥ مليار ليرة اسرائيلية ، مقابل ٨٧ مليار ليرة في السنة الماضية ٠ كذلك صادقت الحكومة على بعض الاجراءات الاقتصادية الاخرى التي اقترحها وزير المالية ، يهوشواع رابينوفيتش ، وتهدف الى الحد من الغلاء ومحاربة التضخم المالي السريع، وبموجب هذه الاجراءات سينخفض معدل ارتفاع الاسعار للمستهلك خلال هذه السنة بنسبة ٨٪ ، حيث ستتراوح نسبة ارتفاع الاسعار بين ٢٣ - ٢٥ ٪ مقابل ٣٨ ٪ خلال سنة ١٩٧٦ ٠ وبموجب هذه الاجراءات ايضا ، يتوقع ارتفاع الاجور خلال سنة ١٩٧٧ بنسبة ٣٦٪ ، بينما سيرتفع الاجر الصافي (بعد حسم الضرائب) بنسبة ٣٪ تقريبا (هآرتس ، دافار ، ١-١٢-٧٦) ٠

ونتيجة لهذه الاجراءات يتوقع ازياد الاستهلاك الفردي ، بينما سيؤدي انخفاض معدل الاسعار الى تحديد حجم التخفيضات التدريجية في قيمة الليرة الاسرائيلية ، وهي السياسة المتبعة منذ منتصف سنة ١٩٧٥ ، وبموجبها يتم تخفيض الليرة الاسرائيلية بنسبة لا تفوق الاثنين بالمئة خلال فترات زمنية متقاربة لا تقل عن الشهر ، وذلك من اجل احداث ملاءمة جارية في قيمة الليرة الاسرائيلية مقابل العملات الاخرى ، خاصة الدولار ، وذلك لتشجيع الصادرات ، وبالتالي كسب المزيد من العملة الصعبة ٠ وبموجب سياسة التخفيض التدريجي هذه في قيمة الليرة ، اصبح الدولار يعادل ٨ر٩٤ ليرة اسرائيلية ، وذلك بعد التخفيض الاخير ، الذي اقرته الحكومة الاسرائيلية في تاريخ ١٦-١-٧٧ بقيمة ١ر٩٪ ٠

واعلن وزير المالية رابنيوفيتش بعد اقرار مشروع الميزانية من قبل الحكومة، ان هذا المشروع يعتبر نقطة تحول بالنسبة الى معالجة مشاكل التضخم المالي السريع، حيث يشمل على اقتطاع ملياري ليرة من ميزانيات الخدمات في مختلف الوزارات واقتطاع مبلغ ٥ر٤ مليار ليرة في بند نفقات الحكومة ٠ وعلق حاكم بنك اسرائيل ، ارنون جافين على ذلك بقوله ، ان هذا القرار الذي يعتمد على كبح جدي لنفقات الحكومة وتقليص لميزانيتها يعتبر تحولا في امكانية ايجاد حل لاحدى المشاكل الاساسية في الاقتصاد الاسرائيلي وهي مشكلة التضخم المالي ٠ «انه دلالة على جهد قوي لخفض سرعة التضخم المالي ، ويشكل لا يؤدي الى افساد التحسن الذي طرأ على ميزان المدفوعات٠ واذا نفذ هذا القرار سيتوفر احتمال افضل لتحسين ميزان المدفوعات في سنة ١٩٧٧ - ٧٨ ايضا» (المصدر نفسه) ٠

كذلك اعلن مدير قسم البحث في بنك اسرائيل دكتور تسفي زوسمان ان هناك تشابها بين مشروع الميزانية الذي اقرته الحكومة وبين التوصيات التي قدمها خبراء بنك اسرائيل في هذا المجال ٠ واضاف زوسمان قائلا : «ان التقدير الذي تبلور من الدراسات التي اجراها قسم البحث حول الميزانية المقترحة ، هو ان التضخم المالي يزداد نتيجة النفقات ، التي تعتبر الضرائب غير المباشرة احدى مركباتها الهامة ٠ لذلك ثمة مبرر لخفض الغلاء بواسطة خفض هذه الضرائب ، ورفع اسعار الخدمات الحكومية ، كما تقترح وزارة المالية الان» (هآرتس ، ٣-